

رسالة بحثية مهنية

بعنوان

دور الصراعات وأنعكاساتها على التنمية المستدامة

"دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية"

الباحث

عزى هبة الله علي شريم

المقدمة العامة: -

قد يستغرب البعض لسبب او لأخر لماذا تركز هذه الدراسة على التنمية المستدامة في هذا التوقيت والالوف تموت وتجرح او تشوه بسبب الحرب، وهناك الملايين من اللاجئين والنازحين والمهاجرين وقرى او مدن تحولت الى ركام.

ان للحروب والنزاعات الكثير من الوبلات والكوارث على الانسان والحيوان والنبات اذ لم يسلم اي منهم من الضرر نتيجة الحروب وعلى مر التاريخ، لذلك لايد للحروب والصراعات ان تتوقف في يوم ما لأجل الوطن والمواطن والحفاظ على النسيج الاجتماعي من التمزق وتفاقم الفقر والبطالة والامراض نتيجة النزوح واللجوء والهجرة لدول اخرى.

تعد التنمية المستدامة الاستراتيجية المنهجية التي يسعى العالم اليوم من خلالها الى تحقيق الاستثمار الامثل للموارد الطبيعية المتاحة مع الحفاظ على البيئة بكافة مكوناتها الرئيسية (الهواء - الماء - التربة) بما تحويه من انظمة طبيعية مختلفة؛ وبما يضمن عدم التفريط بحقوق الاجيال المستقبلية القادمة. ففي الوقت الذي يعنى فيه مفهوم التنمية المستدامة بالاستهلاك او الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة فانه يشمل ايضا العمل على مواجهة الفقر الذي يعد اهم التحديات التي تواجهها دول العالم وخاصة الدول النامية والاقبل نموا، وذلك من خلال التشجيع على اتباع انماط انتاج واستهلاك متوازن دون الافراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية. وتجدر الاشارة هنا الى ان الصراعات بشكل عام والنزاعات المسلحة خصوصا فضلا عن ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني تعد من اكبر اعداء التنمية المستدامة على الاطلاق، حيث ان جميع اهداف التنمية المستدامة تستهدف ثلاثة ابعاد رئيسية وهي النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والبنية التحتية

الاجتماعية. وان خطة 2030 المتضمنة 17 هدفا و 169 غاية تهدف الى التكامل وتحسين اهداف الالفية الانمائية ،كما يجب الاشارة الى ان العنصر الرابط بين الغايات والاهداف هو الالتزام بالقضاء على الفقر بجميع صورته واشكاله وابعاده بما في ذلك الفقر المدقع وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة . ان تحقيق ذلك يتطلب بالتأكيد توفر الامن والاستقرار والسلام.

ان النزاع المسلح بشكل خاص والعنف بشكل عام من اهم المخاطر التي تؤثر بشكل كبير جدا على العملية التنموية بكافة جوانبها ،وذللن لما يلحق بالبنية التحتية والانتاجية من اضرار جسيمة بالإضافة الى التأثيرات السلبية الكبيرة التي تقف عائقا امام تنفيذ البرامج ورسم سياسات التدخلات (التدخلات السياسية) ، وتحويل الموارد الى القطاعات الامنية والعسكرية، وبالتالي تعطيل سبل العيش واجبار المواطنين على النزوح والفرار من منازلهم او الهجرة خارج الوطن ، فضلا عن العواقب الوخيمة التي تلحق بالمواطنين كانتشار الاوبئة والامراض وتزايد اعداد المرضى والجرحى والمتوفين . كما يتسبب العنف ايضا بالحاق الاضرار بالتنمية البشرية وتوقف او تعثر تراكم المهارات والخبرات وهذه يمكن توصيفها بالعواقب الوخيمة الطويلة الامد.

أولا مشكله الدراسة: -

استمرار الصراع المسلح في اليمن بين الاطراف المتنازعة ودمار البنية التحتية؛ وكذلك الموارد المتاحة ويمكن ان نورد تلك المشاكل تحت ابعاد التنمية المستدامة وعلى النحو الاتي :

1.مشاكل بيئية.

- التلوث الناتج عن الحرب والاسلحة المستخدمة .

- تدمير الكثير من الموارد الطبيعية والرقعة الزراعية فى اليمن .

- انتشار الاوئبة والأمراض بسبب التهجير الاجبارى والنزوح للسكان نتيجة ما تعرضت له البنية التحتية فى معظم المدن .

2. مشاكل اجتماعية.

- تمزق النسيج الاجتماعى و كثرة النزاعات وتضخم الخلافات السياسية والطائفية والفكرية .

- غلق الكثير من المدارس ووقف العملية التعليمية .

- انعدام الوضع الصحى داخل المدن والقرى بشكل عام .

3. مشاكل اقتصادية.

- تدهور قيمة العملة المحلية و نفاذ الاحتياطى النقدى من العملات الاجنبية لدى البنك المركزى .

- غياب الرقابة والمحاسبة مما ادى الى تفشى الفساد المالى والادارى .

- توقف عجلة الانتاج المحلى نظرا للصراعات وضعف مصادر الطاقة التى تستخدم لتشغيل

العملية الانتاجية .

ثانيا اهمية واهداف الدراسة: -

تكمّن أهمية الدراسة واهدافها بشكل موجز في التعريف باهمية ايقاف الصراع ومايترتب على ذلك من فوائد ومنافع على المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية وذلك في ظل الاستقرار الامني والسياسي للبلد.

وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم اهداف الدراسة الى:

1.اهداف بيئية :

- التاكيد بضرورة ايقاف الصراع والنزاع المسلح سيؤدي الى ايقاف استمرار تلوث المكونات الرئيسية للبيئة .
- التقليل من انتشار الأوبئة والحفاظ على ما تبقى من الرقعة الزراعية والحفاظ على مصادر الطاقة الطبيعية المتوفرة .
- الحفاظ على ما تبقى من الموارد الطبيعية والحد من اهدارها.

2.اهداف اجتماعية :

- دمج فئات المجتمع المختلفة في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
- الحفاظ على صحة الفرد والمجتمع وتوفير البيئة الصحية وقطاع الصحة .
- اعادة تاهيل واصلاح المدارس وعودة العملية التعليمية والطلاب للمقاعد الدراسية .

3.اهداف اقتصادية :

- الحد من مستوى خط الفقر وتوفير فرص عمل لائقة ومشروعات صغيرة ومتناهيه الصغر .
- ايقاف نزيف الناتج المحلي للدولة اليمنية ووقف تدهور العملية الوطنية .
- توفير مصادر الطاقة وخصوصا المتجددة لزيادة معدلات الانتاج .

ثالثا فرضيات وتساؤلات البحث (الدراسة): -

1. الفرضيات الخاصة: -

أ- ان ايقاف الصراع وعدم استمرارة سيؤدي الى بداية سليمة في التنمية المستدامة. (منع

تدهور وتدمير المواد المتاحة).

ب - وجود استقرار أمنى وسياسي يساهم في وضع خطة استراتيجية للتنمية المستدامة.

2. تساؤلات الدراسة: -

أهل تحتاج البداية للتنمية المستدامة لايقاف الصراع؟

ب - الى اي مدى يساهم الاستقرار الامني والسياسي داخل اليمن في بناء ووضع خطة استراتيجية

للتنمية المستدامة وتحقيقها في المستقبل القريب .

رابعا منهج الدراسة: -

تم استخدام المنهج الاستقرائي لجمع المعلومات عن التنمية المستدامة وتحديد أثر تلك الصراعات

على التنمية، وكذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الحالة اليمنية وتحليل إثر

الصراع الحالي على التنمية فيها.

خامسا حدود الدراسة: -

حدود مكانية: - الجمهورية اليمنية

حدود زمانية: - اعتمدت هذه الدراسة على معلومات واحصايات للفترة من 2010 الى 2020م.

خطة الدراسة :

تكونت خطة الدراسة من عدة فصول ومباحث كانت كالاتى :

الفصل التمهيدي الاطار النظرى والمفاهيم

المبحث الأول : مفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها :

المبحث الثاني : الصراعات (المفاهيم -المصطلحات -الاسباب والمراحل)

الفصل الأول: الدراسات السابقة: -

الفصل الثانى : الصراع الحالي في اليمن وانعكاسه على أوضاع التنمية:

المبحث الاول : تأثير الصراع على البعد البيئى :

المبحث الثاني: تأثير الصراع على البعد الاجتماعي:

المبحث الثالث : تأثير الصراع على البعد الاقتصادي :

الفصل الثالث : إيقاف الصراع وبناء استراتيجية التنمية المستدامة فى اليمن :

المبحث الأول : إيقاف الصراع ضرورة لعودة الاقتصاد اليمنى :

المبحث الثانى : تصور استراتيجي للتنمية المستدامة فى اليمن مستقبلاً:

الفصل الرابع : النتائج والتوصيات

المبحث الأول : عينة الدراسة والاستبيان

المبحث الثانى : خاتمة ونتائج وتوصيات الدراسة

خاتمة ونتائج وتوصيات الدراسة :

اولا الخاتمة :

ان شروط العملية التنموية اليوم تتطلب الفهم الكامل بان الجميع قد اصبح شركاء ، حيث لم تعد التنمية بمفهومها التقليدي السابق فلم تعد عبارة عن عن تلبية للاحتياجات فحسب وانما يتطلب الامر ايضا الالتزام بعدم التبديد و المساس والاضرار بمقدرات الاجيال القادمة مما يعني خلق حالة من الاتزان بين النمو الاقتصادي والاهتمام بالبيئة والرفاهية الاجتماعية، وبالتالي يبرز امamana مفهوم التنمية المستدامة الذي يؤكد على الحفاظ على البيئة وترشيداستخدام الموارد الطبيعية والحد من استنزافها ، ويضع الشترطات والمحددات اللازمة للعملية التنموية اللازمة للنهوض الاقتصادي في ظل التطورات التقنية الحديثة وبالتالي العمل على الالتزام باهداف واستراتيجية التنمية المستدامة كالقيام بدراسات تقييم الاثر البيئي عند اعتماد اية مشاريع استثمارية ، وفي ضوء ذلك يستطيع القطاع الاقتصادي (العام او الخاص) النهوض والقيام بواجباته تجاه المجتمع وبما يضمن عدم الاضرار بحقوق الاجيال القادمة.

ان خطط وستراتيجيات التنمية المستدامة يتطلب لتنفيذها توفر الامن والاستقرار والسلام ، جيث نجد ان خطة 2030م مثلا تتضمن 17 هدفا و169 غاية متكاملة تهدف لتحسين اهداف الالفية الانمائية وصولا للقضاء على الفقر بكافة اشكاله ، وهنا يستوجب الامر الارتقاء الى مستوى عالي من الشفافية وتغليب المصلحة الوطنية العليا في سبيل تحقيق ذلك ، مما يتطلب العمل بمسؤولية استثنائية لوقف العمليات العسكرية والعودة الى الحوار لبناء السلام الشامل المستدام.

خلصت الدراسة الى ان للنزاعات والحروب في اليمن اثارا سلبية وخطيرة على مستقبل الاجيال في كافة الجوانب وخاصة الاقتصادية والانسانية ، المتعلقة بحياة الفرد والمجتمع وامنه واستقراره فضلا عن الخسائر المادية في البنية التحتية ، مما ادى الى حرمان المواطنين من الخدمات الاساسية وزيادة عدد الوفيات والمعاقين واللاجئين والنازحين والمعتقلين والمخفيين قسرا مما اثر سلبا على وبمستويات عالية على الاسرة اليمنية والنسيج الاجتماعي في المجتمع اليمني ، فضلا عن التأثيرات النفسية والتمييز والعنف الاسري وزواج الصغيرات (القاصرات).

ان تلك النزاعات بمختلف اشكالها ومستوياتها قد ادت الى اعاقه اليمن من اللحاق بركب الدول الاخرى في مسيرة التنمية. ومن خلال التتبع للصراعات والنزاعات اليمنية الداخلية (الاهلية) فقد وجد ان من اهم الاسباب المؤدية لتلك النزاعات هي الادارة المركزية والاستئثار بالسلطة والثروة من قبل فئة اوحزب ، واقصاء او تهميش فئات وشرائح اوكيانات ومكونات اخرى ، وقد يكون السبب عائدا لاختلال المعايير المتعلقة بعملية توزيع الثروة والسلطة او لغياب التشريعات المتعلقة بذلك، بالاضافة الى عوامل اجتماعية وسياسية اخرى تتطلب نفس المعالجات التشريعية الواضحة والحاسمة حتى تتمكن اليمن من اللحاق اسوة بموكب الدول الاخرى والسير قدما نحو عملية تنموية حقيقية مستدامة.

ثانيا النتائج :

انطلقت شرارة الصراع الحالي في اليمن في مارس 2015 م عقب الانقلاب الحوثي في سبتمبر 2014م وبعد نزاعات وحروب متعددة تمت جذورها الى ما قبل الوحدة اليمنية ، وتعتبر اليمن الدولة الوحيدة تقريبا في شبه الجزيرة العربية التي عانت من استمرار النزاعات والحروب الاهلية على الرغم ما كانت تشهده من حالات متقطعة من الاستقرار النسبي الذي لم يخلو من التمرد او الحد الأدنى من النزاعات ، مما جعل اليمن قبل وبعد الوحدة وحتى الان تحتل مرتبة متأخرة في سلم التصنيف العالمي من بين دول المنطقة العربية بشكل عام وشبه الجزيرة العربية بشكل خاص ، مما ادى لخلق حالات من الاختلافات والانقسامات التي هددت فرص الامن والاستقرار والنمو وبالتالي وصل الوضع الى ما هو عليه في حالته الراهنة .

وقد خرجت الدراسة بعد انتهاء البحث ومرورا بالمعطيات والمعلومات التي تم جمعها واستخدام مناهج البحث المختلفة بعدد من النتائج الهامة والموثقة الاتية :

- ان تكرار النزاعات والحروب الاهلية في اليمن تشكل ظاهرة خطيرة على كافة الاصعدة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والانسانية.
- ان ايقاف الصراع الحالي سيؤدي الى بداية سليمة وسريعة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة.
- وجود استقرار أمنى وسياسي يساهم في البدء في وضع خطط زمنية ذات بدايات مختلفة قصيرة المدى ومتوسطة وطويلة الأمد لتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة التي تم العمل عليها في الدراسة .

- استقرار الأوضاع يساهم فى جلب الاستثمارات الدولية والمحلية مما يساهم فى سرعة عودة الاقتصاد اليمنى الى ما قبل الصراع بل والوقوف على بداية صلبة لبدء التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة التى تساهم فى تغيير أوضاع الأفراد ومستوى الدخل لديهم .
- العمل المستمر لمكافحة الفساد والشفافية وقوة المؤسسات من أهم الركائز التى تعتمد عليها التنمية المستدامة والشاملة لتغير الوضع الراهن فى اليمن .
- أن أساس الاستقرار والمساهمة فى بناء المجتمع والدولة هى المساواة فى الحقوق والواجبات والالتزام التام بمدى المواطنة المتساوية بين جميع اطراف وأفراد المجتمع ككل بنصوص الدستور والقانون المتوافق عليه .
- أن التنمية المستدامة تعمل على النواحي المختلفة فى وقت واحد فى اطار محدد لجميع أفراد المجتمع من حيث المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص وأفراد المجتمع على تحقيق الأهداف بنفس الخطة وفى المدة الزمنية المحددة دون الخروج عن الاطار المحدد كما أنها تعمل على كل القطاعات للوصول إلى التنمية الشاملة المستدامة للأجيال القادمة .

ثالثا توصيات :

لقد توصل الباحث من خلال الدراسة للتوصيات الآتية:

1. الانخراط في عملية سياسية تتطرق على أسس بناء الثقة كفتح المنافذ والمعايير والحواجز بين المدن والقرى وذلك بما من شأنه الإسهام في ترسيخ مدامك مشروع السلام الدائم شامل والمستدام.
2. التفاهم بسرعة تبادل الأسرى وإطلاق المعتقلين والمخفيين قسرا ومعالجة اوضاع الجرحى واسر الشهداء.
3. اعتماد المحور الاقتصادي احد اهم الركائز لاية عملية سياسية قادمة لضمان الديمومة باشتراك القطاع الخاص ، وذلك لمعالجة الاختلالات الاقتصادية عموما وسبل تحسين معيشة الفرد والمجتمع من خلال برامج محددة كاعادة الاعمار والعودة للمسكن والمدرسة.
4. على الجهات الإنسانية الدولية أن تنشئ منصة مشتركة تشمل القطاع الخاص اليمني والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتنسيق الاستجابة الإنسانية. من الضروري ضمان الشفافية على مستوى هذه المنصة .
5. يتوجب على الجهات الإنسانية الدولية تجديد قوائم مورديها والمتعاقدين معها لمنح شركات القطاع الخاص اليمني فرصا جديدة .
6. على الجهات الإنسانية الدولية أن تعتمد قدر الإمكان على القطاع الخاص اليمني في شراء الخدمات والاستيراد وتوزيع مواد الاستجابة الإنسانية. من شأن ذلك أن يساعد الموردين المحليين على الحصول على العملة الأجنبية .

7. على الجهات الإنسانية الدولية أن تقدم مساعدات نقدية مباشرة للمستفيدين بما يمكنهم من شراء احتياجاتهم من السوق المحلية، فالقطاع الخاص يؤمن أكثر من 90 بالمئة من الغذاء المستورد إلى اليمن.

8. على الجهات الإنسانية الدولية أن تضمن وجود نظم لمكافحة الفساد في عمليات الاستجابة الإنسانية .

9. على الجهات الإنسانية الدولية أن تضمن قدرات وكفاءة ممثلي القطاع اليمني الخاص الذين تتفاعل وتنسق معهم بهدف المساهمة في الاستجابة الإنسانية، وألا تقصر تنسيقها على الهيئات الرسمية كاتحاد الغرف التجارية بل أن تستكشف خيارات أخرى كنادي الأعمال اليمني وغيره.

10. على القطاع الخاص اليمني أن يجد آلية لتحسين تمثيله في عمليات التنسيق مع المنظمات املانحة و/أو إعادة بناء حوكمة رشيدة ضمن اتحاد الغرف التجارية والصناعية اليمنية.

11. على رجال الأعمال خارج اليمن أن ينشئوا مجلس أعمال في الخارج للتنسيق مع الجهات الإنسانية الدولية والمساهمة في استجابتها الإنسانية.

12. ضرورة توحيد مركز قيادة البنك المركزي اليمني كاحدى اهم ركائز بناء الاقصادي اليمني ومعالجة حالة تدهور العملة الوطنية ومنع انهيارها.

13. اعتماد اللامركزية(الفدرالية) في نظام يقوم على اساس الحكم الرشيد والشاركة في السلطة والثروة.

14. القيام باجراء التشريعات اللازمة لمعالجة الاسباب المؤدية لاستمرار النزاعات كتنظيم حياة السلاح الخفيف وترجيح المتوسط والثقيل.